وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر
- سعيدة -

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم : اللغة العربية

التخصص: لسانيات عامة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في اللغة العربية الموسومة بـــ:

تداولية نظرية قوانين الخطاب

من إعداد:

- بوعكة ساسي

- بوعزة حمزة

تحت إشراف :

- د – رازي فايزة

السنة الجامعية : 2020/2019

شكر وتقدير

نحمد الله و نشكر فضله الذي وفقنا في إتمام هذا العمل، و إن لم نوفق فلا كمال لغير الله

نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذة الدكتورة " رازي فايزة " التي أشرفت على إنجاز هذا العمل كما نشكرها على تقديم كل المساعدات والتوجيهات العلمية والمنهجية .

كما نتوجه بالشكر إلى كل أساتذة جامعة سعيدة .

الإهداء

- ***إلى*** *أعز و أشرف خلق الله سيدنا محمد صل الله عليه و سلم –إلى من قال فيهما المولى عزّ و جل "* وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا *" الإسراء24*
- *إلى من سقتني منبع الحنان و روت ظمأ حياتي في الزمان بالأمان "أمي" أطال الله في عمرها .*
- *إلى الذي تعلمت بفضله أول حرف أنار نور المعرفة في عقلي ،و جعلني أسمو بين الناس إلى محطة إعتزازي و إفتخاري ،"أبي العزيز"حفظه الله .*
- *إلى أطيب الثمرات في الوجود إخوتي و أخواتي .*
- *إلى من شاركني في هذا العمل " بوعكة ساسي "*

إلى كل أستاذ و معلم كان عونا لي في مشواري الدراسي من الطور الإبتدائي إلى الجامعي .

- *إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد .*

الإهداء

- ***إلى*** *أعز و أشرف خلق الله سيدنا محمد صل الله عليه و سلم –إلى من قال فيهما المولى عزّ و جل "* وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا *" الإسراء24*
- *إلى من سقتني منبع الحنان و روت ظمأ حياتي في الزمان بالأمان "أمي" أطال الله في عمرها .*
- *إلى الذي تعلمت بفضله أول حرف أنار نور المعرفة في عقلي ،و جعلني أسمو بين الناس إلى محطة إعتزازي و إفتخاري ،"أبي العزيز"حفظه الله .*
- *إلى أطيب الثمرات في الوجود إخوتي و أخواتي .*
- *إلى من شاركني في هذا العمل " بوعزة حمزة "*

إلى كل أستاذ و معلم كان عونا لي في مشواري الدراسي من الطور الإبتدائي إلى الجامعي .

- *إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد .*

مـقـــدمـــــة

تعد اللغة أداة ضرورية في المجتمعات البشرية، بها يتواصل الإنسان مع غيره، فيحصل المطلوب وتعم الفائدة، ونظرا لأهمية هذه اللغة بذل العلماء والباحثون جهودا لدراسة علومها عبر مراحل متعددة إلا أن القرن العشرين تميّز بنهضة علمية متميزة، تطورت فيه الدراسات اللسانية، حيث ظهرت أبحاث لغوية ذات قيمة علمية مختلفة الاتجاهات والمشارب، تهتم بتحليل الخطاب وفق مبادئ معينة وأسس خاصة، ومن أهم الدراسات التي ظهرت خلال هذه الفترة اللسانيات التداولية التي حظيت باهتمام كبير من طرف الباحثين، وذلك لدورها الكبير في كيفية استعمال اللغة ومقتضيات التواصل، فغدت أنموذجا معرفيا لسانيا يشتغل بالدراسة على إنجاح عملية التواصل والتخاطب القائم بين المتكلم والمتلقي في سياق معين دون عراقيل، لما كان التواصل اللساني ذو أهمية اجتماعية، اعتنت اللسانيات التداولية بأن تضع نظريات تساعد وتسهل عملية التخاطب مع كسر الحواجز، ومن أهم هذه النظريات الإشاريات، وأفعال الكلام والمعنى الحرفي والمعنى التواصلي، وقوانين الخطاب، فهذه الأخيرة عنيت بقواعد التخاطب، وفرقت بين ما يقال وما يقصد، فقوانين التخاطب كان لها أبعاد في تحليل الخطابات المختلفة، السياسية الاجتماعية، الإعلامية والشعرية وفق مبادئ معينة، وعليه يمكننا طرح الإشكال التالي:

ماهي علاقة التداولية بنظرية قوانين الخطاب؟

وماهي مبادئ هذه النظرية؟

وماهي أبعاد نظرية قوانين الخطاب في تحليل الخطاب الشعري؟

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع لإعداد بحث مذكرة التخرج للحصول على شهادة ليسانس، لم يكن البحث سهلا بل واجهنا عدة صعوبات وعراقيل، منها عدم معرفتنا المسبقة بالموضوع، وتعدد تسمية مصطلح النظرية المعالجة وقلة الجوانب التطبيقية في الموضوع.

لبيان الإشكال المطروح اتبعنا المنهج الوصفي بكونه الأليق لمعالجة الموضوع، متبعين خطة بحث تبدو لنا مناسبة، افتتحناها بمقدمة بيّنا فيها علاقة عناصر الموضوع ببعضها، وأهم الإشكاليات المطروحة، وما واجهناه من صعوبات وعراقيل، ثم أوردنا بعد ذلك فصلين، أما الفصل الأول فكان عنوانه التداولية ونشأة نظرية قوانين الخطاب، وقد تفرع هذا الفصل عن مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه تعريف التداولية ونشأتها وأهم بحوثها، أما المبحث الثاني خصصناه لتعدد تسمية مصطلح نظرية قوانين الخطاب مع النشأة والتطور، أما الفصل الثاني فعنوناه بقوانين الخطاب وأبعادها في الخطاب الشعري، قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول ذكرنا فيه قوانين الخطاب وما ترتكز عليه من مبادئ، أما المبحث الثاني خصصناه للجانب التطبيقي، قمنا فيه بتحليل قصيدة "أيها العمال" للشاعر **"أحمد شوقي"** وفق نظرية قوانين الخطاب، ثم أنهينا بحثنا بخاتمة عرضنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، ثم أردفناه بقائمة المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، نذكر منها:

كتاب **"اللسان والميزان"** لطه عبد الرحمن، كتاب **"المقاربة التداولية" لفرانسواز أرمينكو**، وكتاب **"التداولية واتجاهاتها" لجواد ختام.**

رغم كل العراقيل والصعوبات التي واجهناها تمكنا بفضل الله من إنجاز بحثنا على أحسن وجه، نأمل من أن يكون بحثنا هذا فيه نفع للطالب الباحث من

بعدنا، ولا ندعي الكمال في هذا العمل مهما بلغ من درجة لأننا متعلمون فلا نقارن أعمالنا بمن سبقنا.

الفصل الأول: التداولية ونشأة نظرية قوانين الخطاب

المبحث الأول: التداولية تعريفها، نشأتها، وبحوثها

1- تعريف التداولية

- لغة

- اصطلاحا

2- نشأة التداولية وتطورها

3- بحوث التداولية

المبحث الثاني: قوانين الخطاب بين تعدد المصطلح والنشأة والتطور

1- تعدد مصطلح قوانين الخطاب

2- نشأة قوانين الخطاب

3- تطور قوانين الخطاب

1- تعريف التداولية:

1-1 تعريف التداولية لغة:

جاء في لسان العرب **لابن منظور**[1]:

«دَوَل: العقبة في المال والحرب سواء وقيل: الدُولة بالضم في المال والدَولة بالفتح في الحرب، الفعل وفي حديث **أشراط الساعة:** إذا كان المغنم دُولا، جمع دُولة، بالضم وهو ما يتداول من المال فيكون لقوم دون قوم»[2].

وورد مصطلح التداولية على أصلين "أحدهما ما يدل على تحول الشيء من مكان إلى آخر، والثاني يدل على ضعف واسترخاء، فقال أهل اللغة اندال القوم إذا تحولوا من مكان إلى آخر، ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم إذ صار من بعضهم البعض والدَولة والدُلة لغتان ويقال بل الدُلة في المال والدَولة في الحرب وإنما سُمي بذلك من قياس الباب، لأنه أمر يتداولونه فيتحول من هذا إلى ذلك ومن ذلك إلى هذا.

تداولته الأيدي: أخذته هذه مرة وهذه مرة، **وقوله تعالى: « إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ»**[3].

أي نديرها من دال، أي دار.

كما ذكر صاحب تاج العروس "والدولة في الحرب، أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة قال الفرّاء:

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ج5، ط1، 1863م، ص 327.

[2]- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح، عبد السلام هارون، دار الجيل، طهران، ط2، 1991، ج1، ص314.

[3]- القرآن الكريم: ورش، آل عمران، الآية 140.

قوله تعالى: (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ)[1]...

فتقول قد رجعت الدَولة على هؤلاء، كأنها المرة قال والدُولة بالضم في الملك والسنن التي تغير وتبدل عن الدهر، فتلك الدولة... وقال أبو عبيد الدُولة بالضم اسم الشيء الذي يتداول بعينه، وبالفتح الفعل"[2].

التداولية:

2-1 إصطلاحا:

لقد عرفت التداولية Pragmatics بعدة تعريفات مختلفة متقاربة فيما بينهما، ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

1- **التداولية هي:** «دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم»

2- **التداولية هي:** «دراسة المعنى السياقي»

3- **التداولية هي**: «دراسة كيفية إيصال أكثر مما يقال»

4- **التداولية هي:** «دراسة التعبير عن التباعد النسبي»[3]

كما تعرف التداولية بأنها «دراسة التواصل اللغوي داخل الخطابات، أي دراسة الظواهر اللغوية في مجال استعمالها، وفي تعريفات أخرى التداولية هي: « الدراسة أو التخصص الذي يندرج ضمن اللسانيات ويهتم أكثر باستعمال اللغة في التواصل، أو هي «دراسة استعمال اللغة في الخطاب والآثار التي تثبت ذلك"

---

[1]- القرآن الكريم: ورش، الحشر، الآية 07.

[2] -.الزبيدي محمد مرتضى الحسيني (ت 1205ه)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح عبد الستار أحمد فراج، سلسلة التراث العربي تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء بالكوت، 1965، ج28، ص 506، 507

[3]- جورج يول، التداولية، تر د. قصى العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010م، ص 19، 20.

وفي تعريف آخر التداولية هي «دراسة اللغة بعدّها ظاهرة تواصلية اجتماعية حجاجية»[1].

«كما عدد جورج بول جملة من التعريفات للتداولية حاول من خلالها رسم امتدادها وحدودها، إذ ذكر أن التداولية تعنى بدراسة المعنى كما يعبر عنه المتكلم (أو الكاتب) ويؤوله المستمع (أو القارئ) وبالتبعية فإنها تهتم أكثر بتحليل ما يرمي إليه المتخاطبون من ملفوظاتهم، أكثر مما تعنى بما يحتمل أن تعبر عنه الكلمات أو الجمل نفسها وعليه فإن التداولية دراسة لمقاصد المتكلم»[2].

وقد عرّفها موريس (Morris) سنة 1938م وهو أقدم تعريف لها، التداولية هي: «جزء من السيميائية التي تعالج العلامات ومستعملي هذه العلامات، وهذا التعريف واسع يتعدى المجال اللساني (إلى السيميائي) والمجال الإنساني (إلى الحيواني).

ونجد تعريفا آخر عند آن ماري ديير (Anne- Marie Dellex) وفرانسوا ريكانتي(François Recanati) كالتالي: «التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية". ويظهر تعريف إدماجي آخر تحت ريشة فرانسيس جاك (Francis Jacques) إذ "تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية تواصلية واجتماعية معا»[3].

فمن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف التداولية بأنها: «دراسة المعنى لملفوظات الخطاب داخل سياق معين، لتسهيل عملية التواصل والإفصاح عمّا يرمي إليه المتخاطبون من خلال لغتهم التواصلية وذلك لبلوغ مقاصدهم».

---

[1]- فضاء ذياب غليم الحمساوي، الأبعاد التداولية عند الأصوليين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، 2016، ص30، 31.

[2]- جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، مط دار الكنوز، عمان، ط1، 2016، 2016، ص17.

[3]- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر د. سعيد علوش، مكتبة الأسد، دون طبعة، ص5.

نشأة التداولية:

تعتبر التداولية فرعا معرفيا من فروع اللسانيات العامة لها مبادئها في الدراسة وتحليل الخطاب، فظهورها لم يكن صدفة، وإنما كان نتيجة جهود وبحوث متتالية قام بها لسانيون «قطعت من خلالها التداولية أشواطا مهمةّ، ومرّت بعدة تحولات... وقد أوجز آن ربول تاريخ التداولية في ثلاث محطات، فبداية التداولية تعود إلى 1938م حين تحدث شارل موريس عن "السيمزويس" في أبعادها الثلاثة: البعد التركيبي والبعد السيميائي الدلالي وأخيرا البعد التداولي، إلا أن التداولية في هذه المرحلة ظلّت حبيسة الإشاريات، أي لائحة محدودة من المصطلحات كالضمائر وظروف الزمان والمكان...

كما أن تعريف موريس للتداولية ظل واسعا وفضفاضا يتعدى حدود ما هو لساني إلى ما هو سيميائي، بل ويتعدى المجال الانساني إلى الحيواني والآلي»[1] بتصرف.

في هذه المرحلة لم ترق التداولية إلى موضوع يشتمل على دراسة موسع بل ظلت حبيسة بعض المصطلحات وحتى تعريفها لم يحدد إلى أن جاءت مرحلة الخمسينيات ، فكانت حاسمة في صياغة معالم التداولية وخاصة مع "الفيلسوف جون أوستن" الذي ألقى محاضرات وليام جايمس عام 1955م ، لم يكن يفكر في تأسيس اختصاص فرعي للسانيات فقد كان هدفه تأسيس اختصاص فلسفي هو "فلسفة اللغة" ونجح في ذلك بيد أن « محاضرات وليام

[1]- جواد ختام، التداولية، أصولها واتجاهاتها، مط دار الكنوز، عمان، ط1، 2016، ص20.

جايمس "ستكون كذلك توثيقة التداولية اللسانية، وسيمثل فيها قطب الرحى طول ثلاثين سنة»[1].

« حيث تبلور في هذه المرحلة مبحثا محوريا تناقلته الدراسات التداولية اللاحقة، خاصة "سورل" مداره حول أفعال الكلام، أبان أوستن من خلاله أن عددا هائل من الجمل الخبرية التي نستعمل لا تغير وصف العالم، وإنما تغييره أي أنها جمل عملية... علاوة على ذلك محاضرات أوستن كانت جهود بول غرايس هي الأخرى مؤثرة وحاسمة، حيث بلور مقالة Logic And Congerjestion ما يعرف نظرية المحادثة أوضح من خلالها تأويل ملفوظ يعتمد على عاملين : معنى الجملة المتلفظ بها من جهة، وسياق التلفظ (سواء أكان لسانيا أو خارج لساني (extralinguistique) من جهة أخرى، وإن هذين العاملين أضاف غرايس ما سماه مبدأ التعاون»[2] ثمّ تطورت الدراسات التداولية لتشمل مجموعة من المقاربات والبحوث اللغوية من بينها تحليل الحوار conversation analysis وتحليل النص text وتحليل الكلام /الخطاب analysis discourse بوصفها امتدادا طبيعيا لأطروحات النحو الوظيفي functional grammar التي طورها هالي داي (1985)، كما ترى الإشارة إلى ذلك لاحقا»[3].

[1] - آن ربول ، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: د.سيف الدين دعفوس، محمد الشيباني، مط المنطقة العربية للترجمة ، بيروت، ط1، 2009، ص 29.
[2] - جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص21.
[3] - د.بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص20.

2- مباحث التداولية:

« تطورت الدراسات اللسانية خلال القرن العشرين بشكل ملحوظ وقدّمت أبحاثا رائدة للغة ومستوياتها الصواتية والتركيبية والدلالية ... إلى أن التحولات المعرفية التي تفجرت مع خمسينيات القرن العشرين أظهرت أنه من المعتذر الاستمرار في تجاهل قضايا الإستعمال اللغوي، فجاءت محاضرات أوستن وأبحاث تلميذه "سورل" لتعلن عهدا جديدا في الدراسات اللسانية ، ولتؤرخ لثورة منهجية على النماذج اللسانية البنيوية ، هي ثورة التداولية. وأهم المباحث التي ظهرت في الدراسات التداولية، الإشاريات، ونظريات أفعال الكلام، نظرية الملاءمة ونظرية المعنى الحرفي والمعنى التواصلي».

2-1 نظرية الإشاريات:

نظرية الإشاريات من النظريات التداولية التي اهتم بها العلماء واللغويون والفلاسفة في مؤلفاتهم كما أن اللسانيون انشغلوا بها محاولين كشف أبعادها المختلفة، وقد تظافرت الجهود اللسانية الرامية لتعميق الفهم بالقضايا التداولية التي يثيرها مبحث الإشاريات، علما بأن البداية الأولى للتداولية ارتبطت بهذا المبحث، فقد أشار "شارل موريس" إلى أن البعد الثالث في دراسة "السيموزيس" يبحث في العلاقة بين العلامات مؤولها، وقد اتضح له في تلك الأثناء أن مجال التداولية لا يعد العناية بضمائر الكلام ، وظروف الزمان والمكان، ومختلف التعابير التي نستقي مرجعيتها في مقامات التواصل[1]. بتصرف.

[1]- جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص75-76.

1-2-2 الإشاريات تعريفها ، خصائصها:

تقترن الإشاريات بفعل الإشارة إلى موضوع ما و تنطبق على زمرة من الوحدات التركيبية والعوامل الدلالية غير المنفصلة عن سياقات الملفوظ، يفهم من ذلك أن الإشاريات عبارة عن فعل التلفظ، وهو فعل يقتضي متلفظا يتوجه بخطابه إلى المخاطب، ضمن إطار زماني ومكاني محدد، لذلك لا يمكن إسناد دلالة ما إلى ملفوظ معين دون الوقوف عند الإشاريات من جهة، وعند سياق إنتاج الملفوظ من جهة أخرى، فضمير المتكلم "أنا" يظل مجردا مبهما، ما لم تقترن إحالته بسياق معلوم لدى المتخاطبين وكذلك الحال مع "الآن" و "هنا" وغيرهما على هذا الأساس يمكن أن نستنتج أن للإشاريات طابعا اصطلاحيا تواضعيا، شأنها في ذلك شأن علامات اللسان الأخرى.

علاوة على ذلك تتصف الإشاريات بخاصية أخرى، تتمثل في كونها عاجزة عن الدلالة إلا إذا كانت على صلة بموضوع تمثله، سواء أكان الموضوع واقعيا أم خياليا، ومن ثمّ فإنها تضارع ما يسميه "بورس" بـ بالمؤشر، index والمؤشر هو الحركة التي تدل بواسطتها على شيء (موضوع) ما: وفي غياب الشيء فإن المؤشر لا يشرك معه شيئا أبدا، أي أنه لا يدل على أي شيء، والحركة لا تصبح تحديدا إلا إذا كانت على كانت على علاقة حقيقية بالموضوع (الشيء).

في سياق متصل أوضح جاكبسون في مقاله verbalcategories and the russionveb shifters ، الطابع الكوني للإشاريات وحضورها في اللغات كلها، بما فيها تلك التي تضمر بعضها بعضا، لذلك اعتبرت هذه الروابط من الكليات اللغوية.

وإذا كانت الإشاريات تحمل طابعا كونيا، فإنها في الآن نفسه تلعب دورا حيويا في تحقيق فاعلية التواصل، وهي فاعلية مرتبطة بدورها في الإحالة إلى موضوعات ذات مرجعية معلومة بالنسبة لأطراف التواصل والمرجعية كما هو معلوم، نمثل عصب الخطاب والضامن لحسن تبليغه.

بناءا على ما تقدّم، يتضح أن الإشاريات تتوخى التعيين والتحديد المتعلق بالأشخاص والأشياء والأحداث والأنشطة التي تتحدث عنها والتي تحيل إليها في علاقتها بالسياق الزماني المتولد عن فعل التلفظ، وقد قسم الدارسون إلى ثلاث طبقات هي:

- الاشاريات الشخصية، الإشاريات الزمانية، الإشاريات المكانية[1].

2-2 نظرية أفعال الكلام:

وكذلك تسمى هذه النظرية بتداولية الدرجة الثالثة، فهي نظرية أفعال اللغة ويتعلق الأمر بمعرفة ما تمّ من خلال استعمال بعض الأشكال اللسانية فأفعال اللغة مسجلة لسانيا، إلا أن هذا لا يكفي لرفع الإبهامات، والإشارة إلى ما أنجز فعلا عبر هذا الموقف التواصلي، من هنا يجعل وجود أفعال اللغة الضمنية المشكل أكثر تعقيدا، وكما يكتب "شنيل" "shnelle "عن ذلك منذ سنة 1973: «فالسياق هو الذي يحدد فيما إذا تمّ التلفظ الجاد، أو الدعاية، أو فيما إذا سقنا مثلا بشكل تنبيها أو إعطاء أمر[2]».

فنظرية أفعال الكلام هي نظرية فلسفية ومقاربة لبعض القضايا التي تثيرها اللغة البشرية "ويعود الفضل في تعميق الفهم بالأفعال الكلامية إلى الفيلسوف الانجليزي "أوستن" j.l .austen " في كتابه: how to do things with

[1] - جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص75-76-77-78.
[2] - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، مكتبة الأسد، ص38.

words وهو عبارة عن 12 محاضرة ألقاها سنة 1955م، بجامعة هارفرد حول فلسفة وليام جيمس توخي منها وضع بعض أسس الفلسفة الانجليزية موضع السؤال والتشكيك خاصة ما يتعلق بوظيفة اللغة[1].

وترتكز نظرية أفعال الكلام الكلاسيكية من «أن الوحدة الدنيا للتواصل الإنساني، ليست هي الجملة ولا أي تعبير آخر، بل هي استكمال إنجاز) بعض أنماط الأفعال»[2] فهي لا تعتمد على الجملة كعنصر أساسي في التواصل والتخاطب وإنما تعتمد على الفعل اللغوي المعتمد في الخطاب.

«ويمكننا القول بأن نظرية أفعال اللغة، تعدّ دراسة نسقية للعلاقة بين العلامات ومؤوليها، ويتعلق الأمر بمعرفة ما يقوم به مستعملو التأويل، وأي فعل ينجزون باستعمالهم لبعض العلامات، بمعنى آخر لا توجد تداولية مباشرة أكثر من هاته الدراسة»[3].

2-2-3 تصنيف الأفعال الكلامية:

تنقسم الأفعال الكلامية إلى عدة مجموعات وظيفية ولا يمكن حصرها وذلك لكثرتها، لكن يصنفها "أوستين" كما يلي:

أ- الأفعال الدالة على الحكم:

وهي الأفعال التي تثبت في بعض القضايا بناء على سلطة معترف بها رسميا أو سلطة أخلاقية، ولا يشترط أن تكون دائما إلزامية، قد تدل على التقييم أو التقويم أو الملاحظة، وتشمل على سبيل المثال أفعال: التبرئة، الحكم،

[1] - جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص86.
[2] - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية ، تر سعيد علوش، ص38.
[3] - فرانسواز أرمينكو، المقاربة سعيد علوش، ص60.

التقدير، التحليل، إصدار مرسوم... وقد شبه "أوستن" فعل الحكم بالفعل القانوني المختلف عن الفعل التشريعي والتنفيذي الذي يدخل ضمن أفعال الممارسة.

ب- أفعال الممارسة:

وهي الأفعال التي تجلي ممارسة الحق، ولها القوة في فرض واقع جديد مثل: الانتخاب، التعيين (الرسمي)، الاستشارة، الترشيح... وهو تقدير أكثر منه حكم.

ج- أفعال الوعد:

وهي الأفعال الكلامية التي تؤسس لدى المتكلم إلزامية القيام بعمل ما معترف به من قبل المخاطب، إن المتكلم بتفوه بالكلام يؤسس وجوب القيام بمحتوى قوله، ويحمل المخاطب على الإعتراف بهذه الإلزامية، مثال ذلك : القسم، الرهان، التعهد، الضمان.

د- افعال السلوك:

وهي تشكل مجموعة متباينة ترتبط بالسلوك الاجتماعي للمتكلم، وهي التي تحمل المتكلم على اتخاذ الموقف المنصوص عليه في القول إزاء المخاطب مثل: الاعتذار، التهنئة، التعزية، الشكر...

هـ- افعال العرض:

وهي تدخل في علاقة مع ما يقوله المتكلم عند الحديث عن طريق الاحتجاج، مثل: الإثبات، التأكيد، النفي، الوصف، التعريف ، التأويل، الشرح، التوضيح...

ملاحظة:

يشير **أوستن** إلى أن هذه المجموعات كلها متداخلة إذ يتدخل السياق أحيانا ليجعل من فعل الحكم فعل ممارسة، أو العكس، وهذا في جميع المجموعات،

والملاحظ أيضا أن هذا التقسيم لم يحظ بالإجماع "فسيرل" لم يقتنع بهذا التصنيف نظرا للغموض الذي وقع فيه "أوستين" لأنه لم يحدد معالم كل مجموعة ، فمن مآخذ التصنيف الأوستني، أنه يفتقر لأسس ثابتة وواضحة ماعدا المجموعة الخامسة التي استعمل فيها "أوستين" مفهوم الغاية الكلامية كقاعدة لتحديدها ، (أفعال الممارسة تبدو محدودة على الأقل بمفهوم ممارسة السلطة... وأفعال السلوك تحديدها غير كاف، كما ذكر "أوستن" فهي تعود إلى ما هو قبيح، أو جديد بالنسبة للمتكلم والمستمع ليس إلاّ) [1].

2-3 نظرية الملائمة:

تجمع هذه النظرية بين منهجين متناقضين "فهي تدمج بين نزعتين كانتا متناقضتين في نظيرة تفسير الملفوظات وظواهر البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة وتعتبر في الوقت نفسه نظيرة إجرائية»[2].

2-3-1 القصدية :

تعنى بمراعاة غرض المتكلم والقصد العام، فلا بد لكل تلفظ مقصد الوصول بفهم الكلام، فالنجاح في الكلام مرهون بتطابق مع قصد المرسل والمعنى المؤول من طرف المرسل إليه، ذلك أن التواصل مشروط بالقصدية وإرادة المتكلم في التأثير على الغير[3]،فالقصدية أساسية في فهم الكلام وتأويله وطريق إلى نجاح التواصل واكتماله.

[1]- بلخير عمر، الخطاب تمثيل للعالم، دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية، إشراف خولة الطالب الإبراهيمي، 1996-1997، جامعة الجزائر، ص153-154-155.

[2] - صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب ، مط الطليعة ، بيروت، ط1، 2005، ص33.

[3] - عبد الفادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية متداولة ، ط دار الكتاب المتحدة الجديدة، بيروت، ط1، 2004، ص185.

2-3-2 الاستلزام التخاطبي:

نشأ البحث في هذا البعد التداولي على يد غرايس (1967) وانطلق من مبدأ القصد في كلام المخاطب الذي قد يتعدد في مقولة واحدة، أو قصد عكس ما يقول المخاطب، فبحث في العلاقة بين ما يقال وما يقصد، فيوضوح فكرة أن اللغة جمل تدل في أغلبها على معان صريحة وأخرى ضمنية تتعدد دلالتها داخل السياق الذي وردت فيه هذه الظاهرة التي سمّاها الإستلزام الحواري[1]،وعليه فإن هذا الإستلزام يجمع بين ما يقال وما يقصد، إذ لا يمكن حمل المعنى مباشرة من الخطاب الظاهر لأنه قد يحمل معاني معاكسة لفهم العبارة صراحة فلا تفهم إلا من خلال المقصدية وما تتضمنه دلالات هذه الجمل داخل السياق.

2-4 نظرية المعنى الحرفي والتواصلي:

تعتبر هذه النظرية تداولية من الدرجة الثانية فمن خلال برنامج "هانسون" : « دراسة للطريقة التي ترتبط بها القضية بالجملة المعبر عنها، إذ على القضية المعبر عنها في كل الحالات أن تتميز عن الدلالة الحرفية للجملة».

- كيف نعبر إذا من الدرجة الأولى إلى الدرجة الثانية ؟.

يعدّ التعميم الذي قام به "ستالناكر في الدرجة الأولى، مصدرا لتداولية الدرجة الثانية ، إنه توسيع لمفهوم السياق: من سياق الموضعة، وكشف الإحالات، والمنفذين إلى السياق المتعارف عليه عند المخاطبين كـ : "حدس".

وكما في سياق الموضعة، يقع التداخل لرفع الإبهام النسقي الإشاري، كما في مثال : «كل شيء على ما يرام هنا» ويتدخل السياق الموسع لرفع الإبهامات

[1] - صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب ، ص33.

في الجمل كذلك حتى وهي لا تشمل على إشاريات، وتعبر عن قضايا مختلفة بحسب السياق، مثال : عم..... يبحث دون جوان؟ -إنّه يبحث عن زوجته.

ونعثر على السياق بين التأويل : إنه يبحث عن الزواج" وتأويل: «توجد هناك امرأة متزوجة يبحث عنها»، فإن اعتماد التأويل الثاني هو الوارد، وتعتمد التمييز بين المعنى الإستعاري والمعنى الحرفي، وعلينا أن لا نطرح موضع تساؤل هذا التمييز الآن، لنسجل قبل هذا أن بالإمكان بإغنائها بطرق متعددة، لأن المعنى الحرفي يتميز عن المعنى الإستعاري أو المجازي، كما يتميز المعنى المباشر عن المعنى التلميحي لأن ما يؤكد ليس هو ما يتطلب الإقتضاء.

2-4-1 الاقتضاء والتضمين:

أ- الإقتضاء: نعرف منذ مدة العلاقة المنطقية للتضمين بين الملفوظات، فالقول باستدعاء ملفظا لآخر، هو القول بأن من التناقض تأكيد الأول، والتنكر للثاني وهو ما يمثل في رمزية الاستعمال كالتالي: ب ص 17

لقد حدد "ستراوسن" تميز الاقتضاء من التضمين، سنة 1952، إذ لا نقول بأن ملفوظا ما يقتضي غيره إلا إذا كانت حقيقة هذا الأخير شرطا مسبقا لحقيقة الأول وهكذا نجد:

1- كل قطط أرنو (Amaud) تستمتع بقيلولتها.

ويقتضي هذا أن:

2- لأرنو قططا.

3- يتأسف "كلودومير" على تسميته لفأر، ويقتضي هذا أن:

4- "كلود مير" سمم فأرا.

وكذلك أقول:

5- حتى "ألبير" أعجبته المسرحية.

واقتضى أن كل العالم أعجبته المسرحية.[1]

ب- التضمين:

وهو علامة أخرى ذات قرابة بالسياق ويصفها "غرايس" كعلاقة تقترب في اللغة العادية من الاقتراح والإيحاء، ويميز "غرايس" بين تضمينات المحادثات أو الخطابية وبين التضمينات العرفية، أو المعجمية، وكمثال عن التضمينات العرفية أو الخطابية: التوصية في رسالة موجهة إلى صديق أو طالب في البيولوجيا يعرف بدقته وخطه الجميل، الشيء الذي يعدّ تغريرا بالأستاذ ، إلا أنه يعني الإفهام دون رغبة في تأكيد ذلك مباشرة بأن هذا الطالب باحث ضعيف.

وهذا النمط من الإيحاء الذي له مكانه في المخاطب ، هو ما يطلق عليه "غرايس" التضمين الخطابي، الذي يمتلك غرضين مهمين: والذي يوجد خارج الدلالة إلا أنه موجود في السياق... من هنا يخضع التضمين بقوة للسياق بالمعنى الواسع وبغاية ما...

فلا علاقة إذن للتضمين بقيم الحقيقة، ولا بالشكل اللساني، وهو غير منطقي بالمعنى الدقيق، أو اللساني، إنه خطابي وسياقي، إذ يقوم على كل ما يفكر "فيه انطلاقا ممّا يقال، ومن الموقف الذي يقال فيه، وهو موقف يخالف موقف المتكلم، إلاّ أنّه موقف مخاطبين و (عديد) من المخاطبين".

ويعطى القرار الذي اتخذه "غرايس" في اعتباره للنشاط الخطابي كنشاط عقلي، مصداقية لتقعيد مبدئه الشهير، فيما يخص التعاون والحكم اللاحقة، وتزود هذه الأخيرة المقدمات المنطقية بقياسية إضمارية ... ويكون التضمين من

[1] - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 51-52.

خلالها خلاصة .هي مبدأ التعاون[1]، الذي تحكمه أربع حكم تحادثية تظل هذه الحكم عامة وغير مقعدة وقليلا ما تمثل تقادما مباشرا بالنسبة للرصيد المضمن والذي يؤول انطلاقا منه كل تواصل....

ولا توجد مخالفة على مستوى المعنى المنقول على عكس السابق لأن التضمين هو ما يجب إضافته لا نجاز ملاحظة تشمل كل الحكم، أما المخالفة المفتوحة، فتشير لدى السامع بحثا، انطلاقا من حدس مزدوج يقتضي:

1- احترام المتكلم مبدئيا للحكم.

2- والحالة هذه لا يستطيع المتكلم احترامها جميعا في الوقت نفسه، إلا من خلال المخالفة "المفتوحة" على إحدى الحكم، التي تقابل الإحترام الضمني للأخرى ...وليس تضمين المحادثة شيئا آخر غير إفتراضي كيفية إنجاز الانسجام في عالم الكلام التعاوني، بل إنه قبول الإستماع إلى التضمين[2].

ج- التضمينات العرفية أو المعجمية :

ويرجع فيها إلى دلالات المعجم اللغوية المتعارف عليها المرتبطة بالكلمات المستعملة في الخطاب «وتستند إلى اللغة والمعجم، أي إلى دلالات العرفية المرتبطة بالكلمات، فهل توجد هنا مادة تضمين؟ ألا نلحق هنا بالحصة المشتركة لكل الدلالات؟

نجد من هذا المنظور أن بعض الأمثلة تقنعنا بواقعيتها:

أ- ديدي زميلي، ولكنه صديقي...

ب- ماري حامل، ويوسف مبتهج

تضمينها انطلاقا من (و):

---

[1]- ينظر، المرجع السابق، ص 53-54..

2 - ينظر ، المرجع السابق، ص53-54.

- فإما أن ماري غير مبتهجة

- أو أن المتكلم لا يتوقع أن يكون يوسف غير مبتهج

ويسمح السياق وحده بتعيين أي تضمين من هذه التضمينات أصح من ثم يتميز التضمين العرفي أو المعجمي عن الاقتضاء الدلالي، بكونه لا يساهم في شروط حقيقة الجمل وهكذا نرى من وجهة نظر منطق الحقيقة أن:

(أ) يعود إلى ($أ_1$)، ديدي زميلي وصديقي.

(ب) يعود إلى ($ب_1$)، ماري حامل ويوسف مبتهج.

فالإيحاء صار عرفيا ومن هنا تأتي أغراض التضمين العرفي أو المعجمي، فهو غير ملغى من خلال متابعة النص.

وليس مرتبطا بالسياق (إذ يعود الاختيار وحده بين عديد من المضامين المعجمية الممكنة إلى السياق)، ولا أثر له في وجود التعابير المترادفة، بل إنه غير مترابط[1]".

1- نفس المرجع، ص 55-56.

1- تعدد مصطلح قوانين الخطاب:

إن نظرية قوانين الخطاب التي ترجع جذورها إلى ب.جرايس لم تكن نظرية ثابتة المصطلح فقد استعملت بعدة مصطلحات مختلفة حتى أنه من الصعب على الباحث أن يجد مصطلحا ثابتا لها ليسهل عليه العمل، حيث ترد هذه النظرية بعدة مصطلحات وتسميات مختلفة منها:

1- «مبدأ التعاون وقواعد التخاطب" فقد ورد هذا المصطلح في رسالة "مدخل إلى اللسانيات التداولية على يد الكاتب صلاح اسماعيل وذلك بوضعه هذا المصطلح بعنوان يشرح فيه هذه النظرية وما تعتمد عليه في الاقتضاء على النظر في استعمال اللغة، يقول المؤلف: «لابد من أن تتوافر له درجة معينة من التعاون والتقارب في الأغراض بين المتخاطبين ويتجلى ذلك في مبدأ عام أطلق عليه جرايس اسم "مبدا التعاون» ، حيث جعله المبدأ العام للسلوك االتخاطببي في مجموعة من القواعد أطلق عليها اسم "القواعد التخاطبية[1]» وهذه القواعد هي 1 قاعدة: الكم، 2ق: الكيف، 3ق: الإضافة، 4ق: الجهة .

فقد سمى الكاتب من خلال ما تقدم قوانين الخطاب "بمبدأ التعاون" وهو المعروف ثم بين طبيعة هذا المبدأ فسمي ما ينطوي تحته من قواعد **"بالقواعد التخاطبية"** إذ يمكن تسميتها بالمصطلحين الواردين.

كما ورد في قاموس معجم تحليل الخطاب بتسمية قوانين الخطاب بـ "قوانين الكلام" أو "قوانين بلاغية"[2]وقد أخرج ديكرو هذه القوانين الخطابية في مجرى تحليل ظواهر لسانية متنوعة، وهي خلفا لقواعد غرايس التي تكون مجموعة

1 - ينظر، د.صلاح اسماعيل، النظرية القصدية في المعنى عند جرايس، جامعة القاهرة الحولية الخامسة والعشرون، 2005، ص 87.

2- باتريك شارود، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، تر عبد القادر المهيري، حمادي صمود، دار سيناترا، تونس، بلاط، 2008، ص46.

هي بصفة أولية مغلقة وتامة بنبت صدى "لكانط"، وكذلك من المصطلحات المستعمل للتعبير عن قوانين الخطاب "حِكَمُ المحادثة"[1]، وهذا بارز عند بول غرايس في مقال شهير عنه "المنطق والمحادثة" حيث ترجم إلى الفرنسية في مجلة communications ونشر في دار seuil 1979 ، إذ يتبع المتخاطبين في نظرية حِكَمُ المحادثة عددا معينا من القواعد الضمنية اللازمة لاشتغال التواصل والمبدأ الأساسي هو "مبدأ التعاون" الذي أشرنا إليه سابقا.

وقد وردت قوانين الخطاب بمصطلح آخر في كتاب **"لسانيات الخطاب"** لنعمان بوقرة تحت اسم **"مبدأ التعاون الحواري"** و ذلك عندما تحدث عن عن مسألة الإستلزام الحواري الذي صاغ غرايس تصوراته والذي يقوم على تعدد المعاني الذي يقدمه الخطاب إذ تأتي العبارة دائما بمعنيين أحدها ظاهر وحرفي ودلاللي، وثانيهما قضوي تستلزمه بشكل غير ظاهر، وسعيا إلى إدراك هذه الإستلزامات يقترح "غرايس" مبدأ آخر هو **"مبدأ التعاون الحواري"** وهو يقوم على أربعة قواعد هي: ق الكم، ق الكيف، ق الجهة، ق الملائمة[2]، بتصرف.

كما جاء مصطلح قانون الخطاب بمفهوم مصطلح "قاعدة المحادثة[3]" بحسب عبارة بول غرايس 1975، وهو يقوم بدور أساسي في علم الدلالة فيجعل الاعتماد على قوانين الخطاب أمرا ضروريا.

---

[1]- فليب بلانشيه، تداولية من أستن إلى غوفمان، تر صابر الحباشة، مط دار الحوار، سورية، ط1، 2007، ص84.

[2] - نعمان بوقرة، لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء، مط دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012، ص108.

[3] - إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ج2، ص561.

فالمترجم هنا يستعمل جملة "قاعدة المحادثة" ويرجع هذا المصطلح إلى "بول غرايس" وهذا للإفصاح عن "قانون الخطاب" المستعمل في حقول أخرى بقوانين الخطاب.

وقد أطلق على قوانين الخطاب باسم المبدأ التعاوني (cooperative principle)في الحوار.. فهو ركيزة أساسية تقوم عليه التداولية وأداة مهمة من أدواتها[1].كما أن هذا المبدأ تحكمه قواعد و هي أربعة المذكورة آنفا.

2- نشأة قوانين الخطاب وتطورها:

2-1 النشأة:

ترجع نشأة قوانين الخطاب أو بما يسمى "قواعد الحوار" أو "مبدأ التعاون" إلى الفيلسوف "بول غرايس" (h.p grice)ومحاضراته التي ألقاها بجامعة "هارفارد" عام 1967م في إطار بحثه المنطق والحوار (logic conversation) الذي حاول فيه التفرقة بين ما يقال وما يقصد في الخطابات المختلفة، فهناك من يقصد ما يقول، وآخر يقصد عكس ما يقول وثالث يقصد أكثر مما يقول، فالجملة قد تحتمل أكثر من معنى والضابط السياق ،وتوصل من هذا إلى ما يقال هو ما تحمله الألفاظ والعبارات من معنى حرفي (القيمة اللفظية) ولكن ما يقصد هو ما يريد المتكلم إيصاله إلى المتلقي بطريقة غير مباشرة، باعتبار الأخير قادرا على التفسير بالاستعانة بمختلف المعطيات السياقية لإدراك مراد المتكلم، ومن ثمّ عد الإستلزام الحواري حلقة الوصل بين المعنى الحرفي الصريح والمعنى المتضمن، وفرق بين نوعين من الدلالة الدالة الطبيعية، والدلالة غير الطبيعية، فالدلالة الطبيعية تمثل التفسير المأخوذ من إشارات

1- د.بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، مط، شمي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص40.

الجملة وما ينتجه من علاقة تربط الجمل كظواهر بنتائجها وأسبابها في الواقع، فتصاعد الدخان يدل على وجود النار، والبؤر الحمراء تدل على مرض، فالدلالة الطبيعية للجملتين تحيلنا إلى المعنى الواقعي لهما والمجسد في الإشارات الموجودة في التركيبين، ودلالة غير طبيعية وهي التي تعتمد على فهم قصد المتكلم في ضوء السياق[1].

فالمعنى الكلامي يحيلنا إلى فهم المخاطبين من خلال ما تحمله الجمل من معاني موجودة في التركيب، ومعنى يفهم من خلال السياق الذي يلعب فيه دورا مهما في اللسانيات التداولية. فالتواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام وبمسلمات حوارية، وبسلامة القول وقبوله من قائله وملائمته مستوى الحوار، وهذا المبدأ هو "مبدأ التعاون" الذي يقضي أن يتعاون المتكلمون فيما بينهم لتسهيل عملية التخاطب لتجنب فهم غير مراد من قصد كلام المتكلم "وقد اقترب ه، ب، غرايس" وهو يشتغل بجامعة أكسفورد على فلسفة اللغة ضمن اهتمامه بالمضمر "sous entendu" مفهوم حكم المحادثة في مقال ظل شهير "المنطق والمحادثة، ترجم إلى الفرنسية في مجلة communications" ونشر في دار seuil سنة 1979. وتتمثل الفكرة الأساسية في أن المتخاطبين عندا يتحاورون إنما يقبلون ويتبعون عددا معينا من القواعد الضمنية اللازمة لاشتغال التواصل والمبدأ الأساسي هو مبدأ التعاون... وعن هذا المبدأ تتفرع قواعد نوقش عددها وخصائصها كثيرا وأعيدت أكثر من مرة (على يد غوفمان goffman) ... تلك القواع يجمعها غرايس في أربع مجموعات كانطية»[2].

[1] – محمود عكاشة، النظرية البراجمتية اللسانية (التداولية)، مط مكتبة الآداب ، القاهرة، دط، 2013، ص86.

[2] – فليب بلا نشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، مط، دار الحوار، سورية، ط1، 2007، ص84.

وقد بيّن بول غرايس هذه القواعد الحوارية مبرزا أهميتها في تسهيل التواصل وهي كالتالي:

1- «قاعدة الكم: فالتواصل لابد أن يبنى على قدر معين من المعلومات الإخبارية، إذ على المشارك في التخاطب أن يسهم بما يناسب كمية الأخبار متوخيا الإيجاز.

2- قاعدة الكيف: إذ يفترض أن لا يتحدث المشارك إلا بما يعتقده مفيدا ومجديا ومقنعا.

3- قاعدة الجهة: وتقتضي البعد عن الغموض وتحري الدقة التنظيمية في عرض المعلومات، مما يفرض نوعا من الإيجاز في التواصل.

4- قاعدة الملاءمة: ومفادها ملاءمة المشاركة التواصلية للسياق التخاطبي[1]».

"فيجب أن يكون الكلام مناسبا سياق الحال، وهو السياق البراجماتي فيجب تكون المشاركة في موضع الحوار مناسبة ومفيدة... رأى البراجماتيون اللسانيون أن هذه المبادئ أساس نجاح كل أنماط الخطاب، ومنها المحادثة التي تتفاعل فيها الأطراف التخاطبية، ورأى جرايس أن المحادثة تستوجب هذه المبادئ لأنها تلائم شروطها ومن ثم سميت مبادئ المحادثة... يتحقق بها التعاون بين المتكلم والمخاطب وصولا إلى الحوار مثمرا[2]».

وترجع جهود "بول غرايس" إلى بحوثه في التداولية التي تبع فيها طريق «أوستن وتلميذه **سيرل** الذي أحدث تطورا كبيرا فيها، إذ تظهر جهود "غرايس" بارزة في الدرس التداولي وذلك من خلال نظريته المشهورة "النظرية

[1] – د.نعمان بوقرة، لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء، مط دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012، ص 108.

[2] – محمود عكاشة، النظرية البراجمتية اللسانية، (التداولية) ، ص 91-92.

الحوارية" أو بما يسمى مبادئ المحادثة التي تمثل الوجه الحقيقي للنظرية اللسانية التي تأثرت بالفلسفة التحليلية[1]».

أي أن نظرية المحادثة "قوانين الخطاب" ترجع أصولها إلى الفلسفة التحليلية التي قاد جذورها "فينشتاين" الذي دعى إلى دراسة اللغة في جانبها الاستعمالي وهو ما سار عليه **أوستن وسيرل،** ثم تمّ تطويره من جرايس الذي أفاد كثيرا ووسع المبحث التداولي اللساني، "لقد كان تأويل الملفوظات يتوقف على عاملين اثنين : معنى الملفوظ والسياق المقامي لإنتاجه، وأضافت النظرية هذه عاملا ثالثا تمثل في "مبدأ التعاون" الذي يسمح بخرق الحساب الخرق المسجل في التواصل، هذا المبدأ الذي يسمح بإدراك انسجام معاني الملفوظ مع المقصود من التخاطب[2]» بتصرف.

فنظرية غرايس ساهمت في ترابط معاني الألفاظ مع المقصود من التخاطب، كما جعلت السلوك فعلا ناجحا مساعدا على رصد الإسلتزام التخاطبي.

هذا وقد استمرت الأبحاث في هذه النظرية لتسجل تطورها الملحوظ بعد صياغة "ديكرو" 1972-1979 بقوانين الخطاب، واعتماد ويلسن وسبيربر 1979 على مبدأ الملائمة في محاولة منهم لتطوير كيفياتها في رصد الوقائع المستلزمة عموما[3]».

2-2 تطور نظرية قوانين الخطاب:

وبعد المرحلة التي أفاد فيها غرايس "اللسانيات التداولية من خلال نظريته المشهورة "مبدأ التعاون" أتى ديكرو الذي لم يكن «وفيا لخط فلاسفة اللغة

[1]- محمود عكاشة، النظرية البراجماتية، اللسانية، ص 59.

[2]- احافظ سماعيل علوي، التداوليات ، علم استعمال اللغة، مط عالم الكتب الحديث، الأردن، ط2، 2014، ص21.

[3]- المرجع نفسه ، ص21.

عامة، ولغرايس تحديدا عندما أراد استئناف البحث في فرضية قيام المحادثة على معايير وضوابط تمثل دعامة التلفظ وخلفية حاضرة إبان كل محاورة، وقد سمّاها: "قوانين الخطاب". فإذا كان غرايس يحكم الانجاز لما توصل إلى أن المحادثة واستلزاماتها تسيرها قواعد بشدها مبدأ التعاون" فإن ديكرو ينطلق من إيمانه بوجود تداولية مندمجة (PROGMATIQUE INTEGREE) في مقابل تداولية ردكالية(PROGRAMATIQUE RADICALE) فهو يرى بمقتضاها أن فهم المقاصد تأويل الأقوال قاعدته تحديد دلالة الجملة انطلاقا من نحوها ومعجمها، وهذا الوصف الدلالي شرط ضروري لفهم ما قيل، إلا أنه غير كاف بما أن الأقوال تكون باستخدام الجمل في المقام المتعين لهذا لا بد من إدماج الاعتبارات خارج اللغوية (البعد التداولي) التي تعضد اعتبارات النظام وهذا منطلق نظري ربطت به التداولية المندمجة القيمة الإخبارية والحجاجية لأي قول»[1] بتصرف.

فديكرو يرى أن فهم مقاصد الكلام يتأسس على دلالة الجملة انطلاقا من نحوها ومعجمها ويعتبر هذا شرط ضروري لفهم الأقوال كما أنه غير كاف، إلا بإدماج الاعتبارات السياقية التي تقوي هذا النظام وتشد ارتباطا في التداولية.

"واستنادا إلى هذا ميّزت بين معنى حرفي يمثل الطبقة الأولى التي تظهر في مستوى الجملة وتستلزم دلالتها، ومعنى ثان مشتق ، وتعد قوانين الخطاب إطارا أمثلا لفهم العلاقة بين المعنيين، كما يمثل اللجوء إلى هذه المعايير أداة عند "ديكرو" فعالة للكشف داخل اللغة، باعتبارها نظاما من الجمل، عن جهاز ينظم الحوار الدّائر بين المتخاطبين[2]».

---

[1]- إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ص 61-62.

2 - المرجع نفسه، ص62.

ففهم المعنى الحرفي والمعنى المشتق يُستَنَدُ إلى قوانين الخطاب لفهم العلاقة القائمة بينهما وذلك من خلال الحوار المنتظم المتبادل بين المتخاطبين إذ أنها كذلك تسهل عملية التواصل وفتح بعض الحواجز المعرقلة للفهم، وقوانين الخطاب التي جاء بها "ديكرو" هي كالتالي:

1- قانون الإستيعاب. 2- قانون الاخبارية. 3- قانون الاقتصاد. 4- قانون الكناية (التقليل).

5- قانون التسلسل، سنشرح هذه القوانين فيما يأتي عند موضعها.

كما نجد الباحثة "روبين لاكوف « أضافت **"مبدأ التأدب"** التخاطبي الذي أوردته في مقالتها الشهيرة، **"منطق التأدب"**، وصيغة هذا المبدأ "لتكن مؤدبا"، يقضي هذا المبدأ بأن يلتزم المتكلم والمخاطب في تعاونهما على تحقيق الغاية التي من أجلها دخلا في الكلام، من ضوابط التهذيب ما لا يقل عمّا يلتزمان به من ضوابط التبليغ»[1].

وورد مضمون مبدأ آخر زيادة على البحوث السابقة وهو **"مبدأ التواجه"** والذي يحمل في معناه مقابلة الوجه للوجه، "وقد ورد مضمون هذا المبدأ عند "براون، وليفنسن" في دراستهما المشتركة: "الكليات في الاستعمال اللغوي" ظاهرة التأدب ويمكن أن نصوغ هذا المبدأ كما يلي: "لتصن وجبة غيرك"[2].

وقد أضاف الباحث اللساني "ليتش" "مبدأ التأدب االأقصى"، حيث يرد هذا المبدأ في كتابه "مبادئ التداوليات" والذي يعده مكملا لمبدأ التعاون، ويصوغ هذا المبدأ في صورتين اثنتين إحداهما سلبية هي:

1 – طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص240.

2 – المرجع نفسه، ص241.

- قلل من الكلام غير المؤدب.

والثانية إيجابية هي: - أكثر من الكلام المؤدب»[1].

وقد أضيف مبدأ آخر هو مبدأ راسخ في التراث الإسلامي له صورة مختلفة وهذا المبدأ هو ما نسميه بـ "مبدأ التصديق" وهو مطابقة القول للفعل وتصديق العمل للكلام، ويصاغ هذا المبدأ كما يلي: لا تقل لغيرك قولا لا يقصده فعلك[2].

1- المرجع نفسه، ص 246.

2- ينظر ، المرجع السابق، ص249.

الفصل الثاني: قوانين الخطاب وأبعادها في تحليل قصيدة أيها العمال

المبحث الأول : قوانين الخطاب

1- قوانين الخطاب:

1- 1 مبدأ التعاون: عند "هـ.ب.جرايس"

1-2- قوانين الخطاب عند "أزواد ديكرو"

1-3- مبادئ إضافية

2- أبعاد نظرية قوانين الخطاب في تحليل قصيدة أيها العمال

المبحث الثاني: أبعاد نظرية قوانين الخطاب في تحليل قصيدة أيها العمال للشاعر أحمد شوقي.

قوانين الخطاب :

مبدأ التعاون عند "بول جراس" :

تعتمد نظرية جرايس الخطابية « قوانين الخطاب على النظر إلى استعمال اللغة يهدف الاتصال بين الناس، ولكي تنجح عملية التخاطب يجب التعاون بين المتخاطبين ويتجلى في ذلك القوانين التخاطبية أو كما يسميه جرايس "مبدأ التعاون" حيث يقول فيه: اجعل إسهامك التخاطبي كما يتطلبه عند المرحلة التي يحدث فيها- الغرض أو الاتجاه المقبول لتبادل الكلام الذي تشارك فيه»[1].

وقد عمل جرايس حيث وسّع هذا المبدأ التخاطبي في مجموعة من "القوانين التخاطبية" أطلق عليه القواعد التخاطبية وقد صنف هذه القواعد تحت أربع مقولات متابعا في ذلك "كانت وهي:

1- مقولة الكم: ترتبط مقولة الكم بكمية المعلومات التي يجب تقديمها في التخاطب وتتحقق بقاعدتين:

1- اجعل اسهامك التخاطبي إخباريا بالقدر المطلوب (بغية تحقيق الأغراض الحالية للتخاطب).

2- لا تجعل إسهام التخاطبي إخباريا أكثر مما هو مطلوب.

2- **مقولة الكيف**: وتحت هذه المقولة تأتي قاعة عامة، "حاول أن تجعل إسهامك التخاطبي صادقا" وتتجلى في قاعدتين:

1- لا تعتمد ما تعتقد أنه كذب.

2- لا تقل ما تفتقر إلى دليل كاف عليه.

3- مقولة الإضافة: تحت هذه المقولة توجد قاعة واحدة تقول:

- كن ملائما.

1- صلاح اسماعيل، النظرية القصدية في المعنى عند جرايس، ص 87.

4- مقولة الجهة: ينظر جرايس إلى هذه المقولة على أنها لا ترتبط بالمقولة مثل المقولات السابقة، وإنما ترتبط بالأحرى بكيفية قول المقول، والقاعدة العامة التي تمثل هذه المقولة هي : "كن واضحا" تندرج تحتها قواعد متنوعة مثل:

1- اجتنب غموض obscurity التعبير.

2- اجتنب اللبس ombiguix

3- كن موجزا (اجتنب الإطالة بغير ضرورة)

4- كن مرتّبا"[1].

2-1 نقد مبدأ التعاون:(قوانين الخطاب):

إن المبدأ الذي جاء به بول جرايس لم يسلم من الانتقادات وذلك بعد ملاحظات الدارسين لهذا المبدأ الحواري وما يقوم عليه من قواعد إذ أنها تهتم بجوانب وتهمل أخرى ومن أهم هذه الانتقادات: « أنه اهتم بالجانب التبليغي للتخاطب وأهمل الجانب التهذيبي، ففتح الباب لولادة مجموعة من المبادئ الأخرى مثل مبدأ التهذيب الذي اقترحه لايكوف وفرعت عليه ثلاث قواعد (قاعدة التعفف، وقاعدة التشكيك، قاعدة التودد) ومبدأ التواجه الذي اقترحه "بروان و لفينس ومبدأ التأدب الأقصى الذي اقترحه "جورج ليتش" وفرع عيه خمسة قواعد (قاعدة اللباقة ، قاعدة السخاء، قاعدة الاستحسان، قاعدة التواضع، قاعدة الانفاق، قاعدة التعاطف)، لكن طه عبد الرحمن بعد أن عرض هذه القواعد نقدها مظهرا ثغراتها ، ما دفعه لتقديم البديل عنها الذي أسماه (مبدأ التحقيق) واعتبار الصدق والإخلاص»[2].

1 - صلاح اسماعيل، النظرية القصدية في المعنى عند جرايس، ص88.

2 - فضاء دياب غليم، الأبعاد التداولية عند الأصوليين مدرسة النجف الحديثة أنموذجا ، مط الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ط1، 2016، ص 73-74.

2- قوانين الخطاب عند "أوزوالد ديكرو":

"تستعمل قوانين الخطاب كون كل عمل يجري في "إطار قانوني ونفسي مفروض" وهي تسمح بالحساب التأويلي للدلالات الضمنية المشتقة من الدلالات الحرفية، ومثل هذه القوانين ضرورية باعتبار أن المتكلم « لا حق له في إعطاء» بعض المعلومات نزولا عند مبدأ الآداب أو الرغبة في وضع المحتوى الضمني بمثابة عن التناقض، وهي تبرز أن اللغة لا تستعمل بمثابة شفرة تفرض أن « كل المحتويات المعبر عنها [...] يعبر عنها بطريقة صريحة»، ويعدد أ.ديكور ستة قوانين خطاب« قوانين كلام»، « قوانين بلاغية»، والملاحظ أن خلفا لقواعد ه.ب غرايس التي تكون مجموعة هي بصفة أولية معلقة وتامة بنيت صدى « لكانت»، استخرج ديكرو قوانين الخطاب في مجرى تحليل ظواهر لسانية متنوعة»[1].بتصرف.

وقد جاءت قوانين الخطاب عند أ.ديكرو كما يلي:

2-1 «قانون الاستيعاب: يفرض أن يعطى المتكلم عن الموضوع الذي يتحدث فيه أهم المعلومات التي في حوزته والتي من شأنها أن تهم المرسل إليه».

2-2 قانون الإخبارية: كل ملفوظ، إن عُرف باعتباره مصدر إخبار، [يدخل في الحساب] إضمار أن المرسل إليه يجهل (أ)، أو حتى ربما ينتظر بالأحرى (لا)، أ (وهو مما يزيد من قيمة العمل المنجز الاخبارية)، « لم يأت إلا زيد – قانون الاخبارتية نستطيع أن نفكر أن الآخرين سواه قد يأتون».

2-3 قانون الاقتصاد: « ... وهو حالة خاصة من قانون الاخبارية ويشترط أن يكون لكل تحديد مخصوص أدخل في ملفوظ إخباري قيمة إخبارية».

1- باتريك شارود، دومينيك منغو ، معجم تحليل الخطاب، تر عبد القادر المهري وحمادي صمود، مط دار سيناترا، تونس، 2008، ص 346.

4-2 قانون الكتابة التقليل: الذي يحملنا على تأويل ملفوظ باعتباره يقول أكثر مما تقول دلالته الحرفية، هذا الكتاب قليل الفائدة، قانون كتابة التقليل هذا الكتاب ليس مفيدا.

هذه القوانين هي التي تتصرف في كمية المعلومات التي يمكن نسبتها إلى الملفوظ قوانين يجدر التقريب بينها وبين قاعدة الكمية لـ **ه.ب غرايز.**

5-2 قانون التسلسل: يقر في تسلسل ملفوظات أ +ب ، بأن الرابط بين "ألف وباء" لا يتعلق أبدا بما هو مقتضى ولكن بما هو منطوق، ب وأ فقط، ولذلك يمكن أن نقول : « لم يعد زيد يأكل الكافاريا في فطور الصباح لأنه يخاف من البدانة» لا « لأن عليه أن يسترد قواه» التي تكون تسلسلا على المقتضى«كان في ما مضى يأكل الكفاريا» يبدو هذا القانون مخصوصا باعتبار أنه لا يعبر عن شرط يهتمّ بتأويل الملفوظات ، لكن يهمّ نحوية التسلسلات الحوارية الأحادية.

ليست هذه القوانين الخطابية أو القواعد التحادثية قواعد أخلاقية ولا قواعد نحوية (فيمكن لخطاب صحيح نحويا ألا يحترمها).

إن وظيفة التسامح باشتقاق الدلالات المسكوت عنها وبصفة عامة بإعادة هيكلة دلالات المبادلات بحيث نحافظ على الإنسجام والعقلانية»[1].

مبادئ خطابية إضافية :

03- مبدأ التأدب عند الباحثة« روبين لاكوف» :

وقد أضافت الباحثة مبدأ في التخاطب وذلك ما يظهر في مقالها الشهير « منطق التأدب» وصيغة هذا المبدأ هي:

-« لتكن مؤدبا».

1- المرجع السابق، ص 47-48.

يقضي هذا المبدأ بأن يلتزم المتكلم والمخاطب في تعاونهما على تحقيق الغاية التي من أجلها دخلا في الكلام، من ضوابط التهذيب ما لا يقل عمّا يلزمان به من ضوابط التبليغ ».

1-3 **قواعد تخاطبية متفرعة على مبدأ التأدب** :

لقد فرعت لاكوف على مبدأ التأدب االقواعد التهذيبية الثلاثة الآتية:

1- قاعدة التعفف: ومقتضاها هو:

- لا تفرض نفسك على المخاطب.

2- قاعدة التشكك: ومقتضاها هو:

- لتجعل المخاطب يختار بنفسه.

3- قاعدة التودد: ومقتضاها هو:

- لتظهر الود للمخاطب.

توجب قاعدة التعفف "على المتكلم ألا يستعمل من العبارات إلا ما يمكنه من حفظ مسافة بينه وبين المخاطب، فلا يفاتحه بما يكشف أحوال أحدها للآخر ، متجنبا الصيغ التي تحمل دلالة وجدانية مثل: أفعال القلوب، ولا يحمّله على فعل ما يكره، محترزا من استعمال عبارات الطلب المباشرة، ولا يقتحم عليه شؤونه الخاصة إلا بالاستئذان قبل الكلام فيها والاعتذار بعده.

أما قاعدة التشكك "فتقتضي بأن يتجنب المتكلم أساليب التقرير ويأخذ بأساليب الإستفهام كما لو كان متشككا في مقاصده، حيث يترك للمخاطب مبادرة اتخاذ القرارات.

وأما قاعدة التودد "فإنها توجب على المتكلم أن يعامل المخاطب معاملة الند للند، ولا تفيد هذه المعاملة إلا إذا كان المتكلم أعلى مرتبة من المستمع أو في

مرتبة مساوية لمرتبته، ومتى قام المتكلم بشرط المعاملة بالمثل، مستعملا لذلك أدوات وأساليب والصيغ التي تقوي علاقات التضامن والصداقة بينهما.

وقد ادعت « لاكوف» أن قواعد التأدب كلية في طبيعتها وعددها حيث تأخذ بها مختلف المجتمعات البشرية كما تأخذ بها مختلف المجتمعات اللغوية داخل المجتمع الواحد[1]، بتصرف.

ومعنى « الإصلاح فلا نكاد نجد لها شيئا يذكر عن الوظيفة العلمية بالأولى عن الوظيفة الإصلاحية في القواعد التعاملية الثلاث التي اشتمل عليها مبدأ التأدب»[2].

4- مبدأ التواجه عند "بروان" و "ليفنسن":

وهو مقابلة الوجه للوجه وهو مبدأ ينضبط به التخاطب و" قد ورد مضمون هذا المبدأ عند "براون" و"ليفنسن" في دراستهما المشتركة : « الكليات في الإستعمال اللغوي: ظاهرة التأدب».

ويمكن أن نصوغ هذا المبدأ كما يلي:

- لتصن وجه غيرك.

ينبني هذا المبدأ على مفهومين أساسيين، أحدهما مفهموم "الوجه"، والثاني مفهوم "التهديد" الذي هو نقيض "الصيانة".

أما الوجه فهو عبارة عن الذات التي يدعيها المرء لنفسه والتي يريد أن تتحدد بها قيمته الاجتماعية، وهو على ضربين: وجه "دافع" أو قل "سلبي" و "وجه جالب" أقل "إيجابي، أما الوجه الدافع فهو أن يريد المرء أن لا يعترف الغير سبيل أفعاله أو قل هو « إرادة دفع الإعتراض » ، أو الوجه الجالب فهو أن يريد

1 - د.طه عبد الرحمن، الليسان والميزان، أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1998، ص140-141.

2 - المرجع نفسه، ص 214-242.

المرء أن يعترف الغير بأفعاله أو قل « إرادة جلب الإعتراف»، فتكون المخاطبة هي المجال الكلامي الذي يسعى فيه كل من المتكلم والمخاطب إلى حفظ "ماء" وجهه بحفظ "ماء" وجه مخاطبه، وأما عن التهديد ، فيرى اللسانيان أن من الأقوال التي تنزل في التداوليات منزلة الأعمال: ما يهدد الوجه تهديدا ذاتيا، وهي الأقوال التي تعوق بطبيعتها إرادة المستمع أو المتكلم في دفع الاعتراض... قد تكون أقوالا تحمله على أداء شيء نحو "الأمر" و"الطلب" و"النصح" ... وقد تكون أقوالا تحمل المتكلم على القيام بشيء يلزم المستمع قبوله أو رده، مثل "العرف" و"الوعد"، وقد تكون أقوالا تعبر عن رغبة للمتكلم تدعو المستمع إلى حفظها كـ "التهنئة"، "الإعجاب"[1]...

5- مبدأ التأدب الأقصى عند "ليتش":

مبدأ التأدب الأقصى هو مبدأ تداولي أورده "ليتش" في كتابه « مبادئ التداوليات» والذي يعدّه مكملا لمبدأ التعاون، ويصوغ مبدأه في صورتين:

إحداهما سلبية هي:

- قلل من الكلام غير المؤدب

والثانية إيجابية هي:

- أكثر من الكلام المؤدب.

5-1 قواعد التخاطب المتفرعة على مبدأ التأدب الأقصى:

تتفرع على مبدأ التأدب الأقصى قواعد ذات صورتين سلبية وإيجابية:

- قاعدة اللباقة وصورتها هما على التوالي:

أ- قلل من خسارة الغير. ب- أكثر من ربح الغير.

- قاعدة السخاء، وصورتها على التوالي:

[1] - المرجع نفسه، ص243.

أ- قلل من ربح الذات. ب- أكثر من خسارة الذات.

قاعدة الاستحسان: وصورتها هما:

أ- قلل من ذم الغير. ب- أكثر من مدح الغير.

- قاعدة التواضع، وصورتها هما:

أ- قلل من مدح الذات. ب- أكثر من ذم الذات.

- قاعدة الإتفاق، وصورتها هما:

أ- قلل من اختلاف الذات والغير. ب- أكثر من اتفاق الذات والغير.

- قاعدة التعاطف، وصورتها هما:

أ- قلل من تنافر الذات والغير. ب- أكثر من تعاطف الذات والغير.

ويرى "ليتش" أن هذه القواعد وخاصة قاعدة اللباقة، هي بمنزلة حطط ترفع كل ما من شأنه أن يوقع في النزاع أو يمنع من التعاون[1].

مبدأ التصديق:

أما مبدأ التداولي هذا أو ما نسميه « مبدأ التصديق» وقد اتخذ هذا المبدأ الراسخ في التراث الإسلامي صورا مختلفة منها « مطابقة القول للفعل وتصديق العمل للكلام» ونصوغ هذا المبدأ كما يلي:

- لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه غيرك.

ينبني هذا المبدأ على عنصرين اثنين ، أحدهما «نقل القول» الذي يتعلق بما أسميناه بالجانب التبليغي من المخاطبة والثاني تطبيق القول الذي يتعلق بما أسميناه بالجانب التهذيبي منها.

[1] - المرجع نفسه، ص 246- 247.

1-6 قواعد التواصل المتفرعة عن مبدأ التصديق:

تتفرع عن مبدأ التصديق في جانبه التبليغي قواعد مضبوطة، نجدها مجتمعة ومفصلة عند الماوردي في كتابه « أدب الدنيا والدين »، وهي:

أ- ينبغي للكلام أن يكون لداع يدعو إليه، إما في اجتلاب نفع، أو دفع ضرر.

ب- ينبغي أن يأتي المتكلم به في موضعه ويتوخى به إصابة فرصته.

ج- يجب أن يقتصر من الكلام قدر حاجته.

د- يجب أن يتخير اللفظ الذي يتكلم به.

- القاعدة الأولى التي تقوم مقام مبدأ التعاون، إذ أنها تشترط تحديد هدف معين للمخاطبة كما يشترطه هذا المبدأ، حتى إذا دخلت هذه المخاطبة من هذا الهدف المخصوص، كانت باصطلاح الماوردي « هُجرا » أو «هذيانا».

- القاعدة الثانية تنزل منزلة قاعدة العلاقة، إذ أنها تقضي بأن يكون لكل مقام قول يناسبه كما تقتضي قاعدة العلاقة بهذه المناسبة.

- القاعدة الثالثة تقوم مقام قاعدة الكم، إذ أنها توجب الاكتفاء بالضروري من الخبر كما توجبه تلك، حتى إذا خرج الكلام عنها بالتقصير، كان باصطلاح الماوردي« حصرا» أو خرج عنها بالتكثير، كان باصطلاحه أيضا « هذرا».

- القاعدة الرابعة تنزل منزلة قاعدة الجهة، إذ أنها تشترط صحة المعاني وفصاحة الألفاظ كما تشترط هذه القاعدة اتباع أساليب الوضوح، فإذا خرج الكلام عن هذه القواعد كان مختل المعنى ومستغل اللفظ.

2-6 قواعد التعامل المتفرعة على مبدأ التصديق:

كما تتفرع على مبدأ التصديق في جانبه التهذيبي قواعد قمنا باستقرائها من التراث الإسلامي العربي، ونجملها هنا في ثلاث مع صياغتها على مقتضى قواعد التخاطب المعلومة:

أ- قاعدة القصد:

ليستفيد قصدك في كل قول تلقي به إلى الغير.

ب- قاعدة الصدق:

- لتكن صادقا في ما تنقله لغيرك.

ج- قاعدة الإخلاص:

- لتكن في تودك متجردا من أغراضك[1]، بتصرف.

فهذه القواعد التهذيبية تتضمن ما تقرره القواعد السابقة ولها دور كبير في زرع الثقة بين المتكلم والمخاطب، كما تعمل على فك الحواجز الخطابية وتسهيل عملية التواصل، فيحصل الغرض المطلوب من المتخاطبين بوضوح تام.

[1] - المرجع نفسه، ص 249-250.

الجانب التطبيقي :

-أبعاد نظرية قوانين الخطاب في تحليل قصيدة « أيها العمال» للشاعر أحمد شوقي

قال الشاعر :

أَيُّها العُمّالُ أَفنوا ال * * * عُمرَ كَدّاً وَاِكتِسابا
وَاِعمُروا الأَرضَ فَلَولا * * * سَعيُكُم أَمسَت يَبابا
إِنَّ لي نُصحاً إِلَيكُم * * * إِن أَذِنتُم وَعِتابا
في زَمانٍ غَبِيَ النا * * * صِحُ فيهِ أَو تَغابى
أَينَ أَنتُم مِن جُدودٍ * * * خَلَّدوا هَذا التُرابا
قَلَّدوهُ الأَثَرَ المُع * * * جِزَ وَالفَنَّ العُجابا
وَكَسَوهُ أَبَدَ الدَه * * * رِ مِنَ الفَخرِ ثِيابا
أَتقَنوا الصَنعَةَ حَتّى * * * أَخَذوا الخُلدَ اِغتِصابا
إِنَّ لِلمُتقِنِ عِندَ * * * اللَهِ وَالناسِ ثَوابا
أَتقِنوا يُحبِبكُمُ اللَ * * * هُ وَيَرفَعكُم جَنابا
أَرَضيتُم أَن تُرى مِص * * * رُ مِنَ الفَنِّ خَرابا
بَعدَ ما كانَت سَماءً * * * لِلصِناعاتِ وَغابا
أَيُّها الجَمعُ لَقَد صِر * * * تَ مِنَ المَجلِسِ قابا
فَكُنِ الحُرَّ اِختِياراً * * * وَكُنِ الحُرَّ اِنتِخابا
إِنَّ لِلقَومِ لَعَيناً * * * لَيسَ تَألوكَ اِرتِقابا
فَتَوَقَّع أَن يَقولوا * * * مَن عَنِ العُمّالِ نابا
لَيسَ بِالأَمرِ جَديراً * * * كُلُّ مَن أَلقى خِطابا
أَو سَخا بِالمالِ أَو قَد * * * دَمَ جاهاً وَاِنتِسابا

أَو رَأى أُمِّيَّةً فَـاخـ * * * تَل بالجَهـلَ اِختِلابـا

فَتَخَيَّر كُـلَّ مَـن شَـب * * * بَ عَلى الصِدقِ وَشابـا

وَاِذكُرِ الأَنصـارَ بِـالأَم * * * سِ وَلا تَنـسَ الصِحابـا

أَيُّهـا الغـادونَ كَالنَـح * * * لِ اِرتِـيـاداً وَطِـلابـا

في بُكورِ الطَيـرِ لِلـرِز * * * قِ مَجيـئـاً وَذَهـابـا

اِطلُبـوا الحَـقَّ بِرِفـقٍ * * * وَاِجعَلوا الواجِبَ دابـا

وَاِستَقيمـوا يَفتَـحِ الـلَ * * * هُ لَكُـم بـابـاً فَبـابـا

اِهجُروا الخَمرَ تُطيعوا ال * * * لَهَ أَو تُرضـوا الكِتابـا

إِنَّـهـا رِجـسٌ فَطوبـى * * * لِإمـرِئٍ كَـفَّ وَتـابـا

تُرعِشُ الأَيدي وَمَن يُـر * * * عِش مِنَ الصُنّـاعِ خابـا

إِنَّما العاقِلُ مَـن يَـج * * * عَـلُ لِلدَهـرِ حِسـابـا

فَاِذكُـروا يَـومَ مَشيـبٍ ** * * فيـهِ تَبكـونَ الشَبـابـا

إِنَّ لِـلـسِنِّ لَـهَـمّـاً * * * حيـنَ تَعلـو وَعَـذابـا

فَاِجعَلـوا مِـن مالِـكُـم * * * لِلشَيبِ وَالضَعفِ نِصابـا

وَاِذكُروا في الصَحَّةِ الدا * * * ءَ إِذا مـا السُقـمُ نابـا

وَاِجمَعوا المـالَ لِيَـومٍ * * * فيـهِ تَلقَـونَ اِغتِصابـا

قَد دَعاكُـم ذَنـبَ الهَـي * * * نَـةِ داعٍ فَـأَصـابـا

هِيَ طـاووسٌ وَهَـل أَح * * * سَـنُـهُ إِلّا الـذُنـابـى[1]

يعد تحليل الخطاب أمرا مهما في العلوم اللسانية، بمناهجها المختلفة، وقد تناولت التداولية هذا الجانب بمبادئ خاصة تقتضيها قواعدها وقوانينها، وفي

[1] أحمد شوقي ، الشوقيات، مط الهنداوي، القاهرة، ط1، 2012، ص125، 126.

تحليل خطابنا هذا الذي سنباشره سنستند إلى بعض قواعد التداولية والمتمثلة في "قوانين الخطاب" والتي سنحاول من خلالها إبراز أبعاد هذه القوانين داخل قصيدة أمير الشعراء أحمد شوقي* الذي يوجّه فيها نصيحته للعمال، هذه القوانين التداولية يمكن أن تساعدنا في تحليل هذه القصيدة وما كان يرمي إليه الشاعر من خلال خطابه الشعري.

فالخطاب رسالة يوجهها المخاطب إلى المستمع قصد إفادته بمعلومات أو إخباره أو نصحه في مقام محدد، وحسب ما يقتضيه الحال، من ظروف تمليها الحياة وفي هذا المجال التطبيقي ركزنا على الخطاب الشعري ومدى فعالية قوانين الخطاب فيه ودورها في إنجاح عملية التواصل دون عراقيل.

تطبيق قوانين الخطاب على القصيدة:

أَيُّها العُمّالُ أَفنوا ال عُمرَ كَدّاً وَاِكتِسابا

واِعمُروا الأَرضَ فَلَولا سَعيُكُم أَمسَت يَبابا[1]

قاعدة الكمية:

يوجه الشاعر في هذين البيتين خطابا يبحث فيه على التفاني في العمل مدى الحياة والاكتساب لأعمار الأرض، فبسعي الدمال ونشاطهم المختلف يتمّ خدمة الأرض وجعلها مسرحا للحياة الطيبة، أما إذا ابتعد الناس عن العمل والسعي أمست خرابا لا تصلح للعيش لأن العمل هو قوام الحياة وبه تعمل الأرض وترقى الأمم وتتغير من حال إلى حال، فالشاعر استعمل في هذين البيتين

* - أحمد شوقي، كاتب وشاعر مصري يعد من أعظم شعراء العربية في العصر الحديث، يلقب بـ "أمير الشعراء." ولد سنة 1868م بمصر، وت 1932، من مؤلفاته، الشوقيات، أسواق الذهب، ديوان شوقي.

[1] - المرجع السابق، ص 125.

المعلومات الكافية وبأسلوب مختصر ومفهوم، حيث استهل خطابه بالنداء ثم الأمر للحث على العمل وما ينجم عن العمل وهو إعمار الأرض، فالمعلومات التي قدّمها الشاعر كافية لفهم قصده ومبتغاه مع صدقه فيما يقول، حيث أنه تجنب الإطالة في الكلام، وركز على الشيء المهم وهو العمل.

إنَّ لـي نُصحـاً إلَيكُـم إن أَذِنـتُـم وَعِـتـابـا

في زَمـانٍ غَبِـيَ النـا صِـحُ فيـهِ أَو تَغابـى [1]

ـ قاعدة قاعدة العلاء منه:

يستأذن الشاعر في هذين البيتين الناس (العمال) لنصحهم ومعاتبتهم وهذه طريقة يستعملها المخاطب لامتلاك قلوب السامعين واستمالتهم، حيث أنه لا يريد أن يكون لهم بمثابة المتسلط بكلامه أو خطابه للناس، فهو يستعمل ألفاظا تتماشى مع الخطاب وهو ما أورده في البيت الأول « إذ أذنتم» فهذا لملائم "للإدلاء نصيحته وتقبلها من طرف الآخرين فهو استئذان واعتذار في نفس الوقت، ثم يشير الشاعر في البيت الثاني إلى مخاطبيه ويخبر عن قلة النصاح فيه أو غفل عن النصيحة، وقد استعمل الشاعر في معرض خطابه حرف التوكيد وذلك لعظم النصيحة التي سيقدمها للناس ومدى صدقية أقواله".

أين أنتم من جدود خلدوا هذا التراب؟

قلدوه الأثر المعجز والفن العجاب

وكسوه أبد الدهـ ر من الفخر ثيابا [2]

قاعدة الجهة (المناسبة)

[1] ـ المرجع السابق، ص125.
[2] ـ المرجع نفسه، ص125

في هذه الأبيات يذكر الشاعر المستمعين بمن مضى من أسلافهم الماضين بمدى تفانبهم في العمل والإخلاص فيه دون كسل، فالمقتدي بالأسلاف يفتخر بما قدموه من مجهودات لمجتمعهم حتى أصبحوا رمزا و قدوة للأجيال الآتية بعدهم، وهنا نلاحظ قاعدة الجهة فالشاعر اعتمد أسلوب الإستفهام لتذكير الناس بأسلافهم ثم بعد ذلك الجواب و تفصيل ما صنعه الماضون ، متجنبا بذلك الغموض مع حرصه على وضوح الكلام والإيجاز فيه .

اتقنوا الصنعة حتى أخذوا الخلد اغتصابا

لإن للمتقين عند الله والناس ثةابا

اتقنوا يحببكم الله و يرفعكم جنابا

مبدأ الصدق:

يباشر الشاعر في هذه الأبيات النصيحة بعد تذكير العمال بأسلافهم من قبلهم، ويدعوهم إلى إتقان الحرفة التي يعمل فيها كل عامل، سيجازى عليها ويحاسب، وسيكون له عند الله ثواب عمله المخلص، وعند الناس الذين سيشكرونه على عمله كما أنه سيحظى بدرجة عالية يوم القيامة عند الله سبحانه عز وجل، فالشاعر يستعمل ألفاظا الحث والتحضيض على إتقان العمل وتفاني فيه فكمية المعلومات التي قدّمها الشاعر كافية لمعالجة الموضوع وعدم الإخلال بالمبتغى.

أَرَضيتُم أَن تُرى مِصـ رُ مِنَ الفَنِّ خَرابا

بَعدَ ما كانَت سَماءً لِلصِناعاتِ وَغابا

أَيُّها الجَمعُ لَقَد صِر تَ مِنَ المَجلِسِ قابا[1]

[1] - المرجع السابق، ص125.

ثم يقف الشاعر متسائلا عن بلده "مصر" وهو بمثابة تأنيب للعمال وما ستصير إليه إن لم يشمروا على ساعد الجد والعمل بإخلاص، وإن الإعراض عن العمل سيؤدي بمصر إلى الخراب والانحطاط في الرقي، بعدما كانت صرحا وفضاءا للصناعات المتنوعة، فإن لم تعملوا فستكونون جمع جلوس متقوقعين في البيوت إذا أنتم لا تعملون، فالشاعر يستعمل أسلوب الاستفهام حتى يسأل كل واحد منّا نفسه إذ سيجد الجواب، هنا نلمس صدق الشاعر وهذا مبدا الصدق أساسي في الخطاب له بعد اجتماعي سامي، فالشاعر يذكر الناس بالأدلة بأدلة من الواقع عاشها القوم حتى يؤثر فيهم ويبلغ نصيحته بصدق.

فَكُنِ الحُرَّ اِختِياراً وَكُنِ الحُرَّ اِنتِخابا

إِنَّ لِلقَومِ لَعَيناً لَيسَ تَألوكَ اِرتِقابا

فتَوَقَّع أَن يَقولوا مَن عَنِ العُمّالِ نابا؟[1]

يدعو الشاعر العمال على حسن اختيار العمل والحرية في ذلك ليسوا مجبرين، فالمجتمع لا يقصر في مراقبة العمال والاطلاع عليهم، ثمّ يوجه سؤالا موبخا إياهم (العمال) أي إذا لم تعملوا فمن يعمل؟ من يتولى مسؤولية العمل؟ فالشاعر اتخذ من أفعال الأمر وسيلة لترغيب الناس في العمل ثم الاستفهام الذي يظهر له أثر تحريك الناس إلى العمل وهذا يناسب المقام والموضوع الذي يعالجه الشاعر ويلائمه في توجيه رسالته إلى المستمع وهذا ما نصّ عليه جرايس في مبدئه التعاوني قاعدة الملائمة.

[1] - المرجع السابق، ص125.

ليسَ بِالأَمرِ جَديراً كُلُّ مَن أَلقى خِطابا
أَو سَخا بِالمالِ أَو قَد دَمَ جاهاً وَاِنتِسابا
أَو رَأى أُمِّيَّةً فَاخـ تَل بالجَهلَ اِختِلابا[1]

وليس العمل يختص بفئة من الناس أو أصحاب الجاه أو المال إنما يشمل جميع شرائح المجتمع، يستعمل الشاعر النفي وأفعال الماضي لتوضيح مقصوده وتوضيح أن العمل رسالة يحملها الجميع.

فَتَخَيَّر كُلَّ مَن شَبَ عَلى الصِدقِ وَشابا
وَاِذكُرِ الأَنصارَ بِالأَمـ سِ وَلا تَنسَ الصِحابا
أَيُّها الغادونَ كَالنَحـ لِ اِرتِياداً وَطِلابا
في بُكورِ الطَيرِ لِلرِز قِ مَجيئاً وَذَهابا[2]

- مبدأ الصدق والجهة:

ينبه الشاعر في هذه الأبيات على أمرهم وهو الصدق والتفاني في العمل ويشير بعدها إلى الصحابة من المهاجرين والأنصار كونهم القدوة المثلى في الصدق، فالشاعر يدعو العمال إلى امتثال الصحابة في صفتهم حتى يبلغوا المراتب العليا في العمل، وما سينتج عنه ، ثم يورد الكاتب تشبيها فيصور لنا صورة العمال وهم يزاولون مهنتهم كالنحل الذي يعرف بالجد والنشاط والنظام في عمله دون تردد أو كسل، فالنحل يذهب ليبحث عن الرحيق في أعماق الجبال والهضاب ويشق المسافات ثمّ ليعود بعدها إلى الخلية مزودا بما عمله أو جمعه من رحيق لصنع العسل، ثم ينتقل الشاعر إلى صورة أخرى وهي أقرب لكل الناس من الحياة الاجتماعية، فيشبههم بالطيور التي تغدو في الصباح خماصا

[1] - المرجع السابق، ص125.
[2] - المرجع السابق، ص125.

ويرجع بطانا، فمن خلالها الشاعر يوجه رسالة وكأنه يقول توكلوا على الله في عملكم وأبكروا واذهبوا للعمل ولا تكسلوا، فالصور البيانية التي استعملها الشاعر فيها متضمات القول وهو ما يقتضيه المقام لتوظيف مثل هذه الصور وكذلك لاعتناء الشاعر بالعمل وهنا تظهر قاعدة الجهة أو الأسلوب، فالشاعر يستعمل الإيجاز وتجنب الغموض.

اِطلُبوا الحَقَّ بِرِفقٍ وَاِجعَلوا الواجِبَ دابا
وَاِستَقيموا يَفتَحِ اللهُ لَكُم باباً فَبابا
اِهجُروا الخَمرَ تُطيعوا اللهُ أَو تُرضوا الكِتابا
إِنَّها رِجسٌ فَطوبى لِاِمرِئٍ كَفَّ وَتابا
تُرعِشُ الأَيدي وَمَن يُر عِش مِنَ الضاعِ خابا[1]

يستمر الكاتب بأسلوبه الأمر إلى الاستمرار في العمل والدأب على تحقيق هذا الواجب برفق، كما يأمر العمال بالاستقامة حتى ييسر الله لهم طريقهم لكسر الحواجز وفتح كل الأبواب المغلقة في وجوههم، وهذا ما نجده في قوله "يفتح الله لكم بابا فبابا" وهي صورة بيانية (كناية)، يصور الشاعر بها كيفية كسر الحواجز والعقبات التي يوجهها العمال في نشاطهم، ثم يحذر الكاتب العمال من الخمر التي تفسد العقول العاملة وتورثها أمراضا مزمنة، كما يوضح أن الابتعاد عن تعاطيها إرضاء لله سبحانه عز وجل بدليل الكتاب والسنة وهو ما يشير إليه الكاتب من خلال قوله "رجز".

[1] – المرجع السابق، ص125.

وهذا ما نجده في قوله عزّ وجلّ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1] المائدة [90].

ثمّ يحث الكاتب بعدها على التوبة فمن تاب منها سينال ثوابه من الله وهذا ما اشار إليه بقوله: "فطوبا لمرئ كف وتابا"، وطوبا شجرة في الجنة، وهذا بمثابة إغراء الشاعر واستمالة مستمعيه للأخذ بالنصيحة، ثم يبين الكاتب أثر الخمرة على الصحة يقول: "ترعش الأيدي" أي تمرضها وتضربها والإنسان يباشر العمل باليد إذا فسوف يضيع العمل ويخيب في تأدية واجبه إن لم يتركها وسيضيع هذه المهنة إن هو لم يتب وهنا نلاحظ صدق المشاعر المستوحى من القرآن الكريم والسنة النبوية، فالصدق مبدأ أساسي في الخطاب لأن العمال إذا وجدوا الناصح صادقا مخلص في ما يقوله فسيأخذون بالنصيحة الموجهة لهم دون تردد، وهذا المبدأ أي مبدأ الصدق نجده في تراثنا الاسلامي الحنيف إذ هو الركيزة الأساسية لتهيل عملية التواصل وله أهمية بالغة في الخطاب.

إنَّما العاقِلُ مَن عَلُ لِلدَهرِ حِسابا
فَاذكُروا يَومَ مَشيبٍ فيهِ تَبكونَ الشَبابا
إنَّ لِلسِنِّ لَهَمّاً حينَ تَعلوا عَذابا
فَاجعَلوا مِن مالِكُم لِلشَيبِ وَالضَعفِ نِصابا
وَاذكُروا في الصَحَّةِ الدا ءَ إذا ما السُقمُ نابا
وَاجمَعوا المالَ لِيَومٍ فيهِ تَلقَونَ اِعتِصابا[2]

يدعو الشاعر من خلال هذه الأبيات إلى اغتنام فرصة الشباب بالعمل قبل فواته، حيث يكون الإنسان فيه قوي البنية قادرا على تحمل المشاق والعمل بجد

[1] - القرآن الكريم، المائدة، - 90- ص123.
[2] - أحمد شوق، الشوقيات، ص 126.

قبل أن يحل المشيب فيهرم الإنسان ويضعف وتذهب منه الصحة فلا يستطيع تعويض ما فاته من عمل أو الحصول على فرصة سانحة، فالشاعر ينصح العمال بأن يجعلوا قسطا من أموالهم اليوم يوم سقم الإنسان وضعفه وعجزه عن العمل أو قد يكون العمل فيه قليلا فلا يعوض.

وهنا نلاحظ ما يسميه جرايس مبدأ المناسبة فالشاعر يوظف كلمات وألفاظ تزيد في تعمق نصيحته للعمال ليأخذوا بها ويشحذوا هممهم للعمل بجد كما أن الشاعر في معرض نصيحته استعمل أفعال الأمر مثل "اذكروا، اجعلوا" مع التكرار وذلك لمناسبة القضية لذلك كما استعمل أفعال المضارع مثل "تبكون، تفعلوا، تلقون" وهو ما زاد في تأثير هذه النصيحة في نفوس العمال.

قَد دَعاكُم ذَنبَ الهَي نَـةِ داعٍ فَأَصابا

هِيَ طاووسٌ وَهَل أَح سَنُهُ إِلّا الذُنابى[1]

يوضح الشاعر أن كل مجتمع من المجتمعات يدعو إلى العمل والتفاني فيه ومن يعرض عن العمل لا شك أنه سيتأخر ويتخلف عن المجتمعات الراقية المزدهرة وهو ما نلمسه في قول الشاعر "الذنابا"، وهنا تظهر قاعدة الكمية التي نبه عنها جرايس فالمعلومات المقدمة من الشاعر كانت كافية ودون غموض لتبليغ مقصوده وإيصال الرسالة على أحسن وجه، وما زاد في حدّة هذه النصيحة الاستفهام الذي أورده الشاعر في خاتمة خطابه الشعري ليترك الإجابة للعامل الذي سيجيب عليه بنفسه دون شك، فبهذا السؤال المطروح الشاعر يعمد إلى إشراك المخاطب في التفاعل معه بطريقته الخاصة دون غموض.

لقد نجح الشاعر أحمد شوقي لاحتواء خطابه على قوانين الخطاب التي دعا إليها جرايس والتي تتمثل في أربع مبادئ وهي مبدأ الكمية، ومبدأ الملائمة

[1] - المرجع السابق، ص125.

ومبدأ الكيفية ومبدا الجهة، إلا أن هذا النجاح لم يكن صدفة وإنما جاء لاستعماله بعض الروابط اللغوية والمنطقية أدت إلى انسجام هذه القوانين منها:

1- أفعال الأمر : قد كان لأفعال الأمر دورا بارزا في خطاب الشاعر الموجه للعمال ومدى تأثيرها في المخاطب لتحفيزهم واستمالتهم إلى العمل والتفاني فيه وحبه ومن هذه الأفعال نجد "أفنوا، اعمروا، أتقنوا،...".

2- النداء: استعمله الشاعر للدعوة إلى العمل والجد فيه وقد استعمله في البيت الأول في قوله: "أيها العمال.." ، والبيت الثاني والعشرون بقوله: "أيها الغادرون".

3- الاستفهام: وظف الشاعر أسلوب الاستفهام في قصيدته بغرض إشراك المخاطب في التفاعل مع الخطاب وشد الانتباه وقد ورد الاستفهام أربع مرات منها : "أين، من" والحرفين "الهمزة وهل".

كما استعمل الشاعر أدوات التوكيد إن وأن وحروف الجر" من، على، عن..." وقد حاول الشاعر توظيف بعض الصور البيانية ومن ذلك التشبيه في قوله "كالنحل" كما استعمل الضمائر التي كان لها دور مهم في انسجام القصيدة من أهمها: "الهاء، الوا، كم..." .

التكرار: عمد الشاعر إلى تكرار بعض الكلمات وذلك لمدى أهميتها في تسهيل عملية التواصل ورفع الغموض عن المستمع حيث نجد أنه كرر بعض الكلمات منها "أيها، أتقنوا، اجعلوا،..." .

يقول إن نظرية قوانين الخطاب قد كشفت عن مسألة الغموض ورفعت اللبس عن المقصود في الخطاب الشعري الموجه للعمال في القصيدة، كما ساهمت في تنظيم التواصل وكسر الحواجز المعرقلة، إن اعتماد الشاعر على قوانين

الخطاب ساعده في تبليغ النصيحة للعمال ونيله هدفه المنشود والوصول إلى خطاب مثمر.

خـــاتـمـــة

نستنتج من خلال بحثنا أن نظرية قوانين الخطاب بحث من بحوث التداولية، وضعه بول جرايس من خلال إسهاماته البحثية في تيار فلسفة اللغة العادية، معتبرا إياها ركيزة أساسية تقوم عليها التداولية.

نظرية قوانين الخطاب هي مبادئ حوارية يشترك فيها المخاطب والمتلقي، الغرض منها إنجاح عملية التواصل وبلوغ المقاصد المرجوة، وكسر العراقيل والحواجز المعرقلة للخطاب.

وردت قوانين الخطاب بعدة مصطلحات في بحوث اللسانيين، منهم من يسميها قواعد المحادثة ومنهم من يطلق عليها اسم قواعد التبليغ ومنهم من يوردها بمصطلح "حكم الحديث"، وتسميات أخرى منها: قوانين الكلام، قوانين بلاغية ومبدأ التعاون.

ترجع نشأة نظرية قوانين الخطاب إلى بول جرايس من خلال مجهوداته التي بذلها في الميدان التداولي الناتج عن الفلسفة التحليلية، ظهرت هذه النظرية من خلال محاضراته التي حاول فيها التفريق بين ما يقال وما يقصد في الخطاب داخل سياق معين.

تركز نظرية قوانين الخطاب على قواعد مهمة وأساسية في التواصل بين المتكلم والمتلقي، يتعاونان من خلالها للوصول إلى حوار مثمر، و قد جاءت هذه القواعد كالتالي:

قاعدة الكم:

يسهم المخاطب فيها بكمية الأخبار المناسبة للسياق متوخيا الإيجاز، ثم قاعدة الكيف التي يفترض فيها أن لا يتحدث المتكلم إلا بما يعتقد بأنه مفيدا

ومقنعا، والقاعدة الجهة تقتضي الوضوح في الخطاب والابتعاد عن الغموض، ثم قاعدة الملائمة التي مفادها ملائمة المشاركة التواصلية للسياق التخاطبي.

نظرية قوانين الخطاب لها دور هام في تنظيم الخطاب وكيفية استعمال اللغة، فمن خلال تفسير مقاصد المتكلم وتنظيم الخطابات وتحدد المعنى الدقيق للألفاظ والأساليب التي يستعملها المتخاطبون، كما أن الإستناد إلى هذه القوانين تخلصنا من فضول الكلام ويرفع عنا الغموض، فتطبيق هذه القوانين على الخاطب ليس واجب وضروري، فقد ينجح خطاب يحتوي على بعض هذه القوانين.

قائمة المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم.

2- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، طهران ، ط2، 1991م.

3- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1863م.

4- أحمد شوقي ، الشوقيات، مط الهنداوي، القاهرة، ط1، 2012.

5- الزبيدي محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تح عبد الستار أحمد فراج، سلسلة التراث العربي، تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، 1965م.

6- أن روبل – جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة د.سيف الدين، د.عفوس- محمد شيباني، مط المنظمة العربية للترجمة، بيروت ط، 2003م.

7- إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، تر عز دين مجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة) ، 2012م.

8- باتريك شارود، دومنيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، تر عيد القادر المهيري، حمادي صمود، مط سيناترا، تونس ، 2008.

9- بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010.

10- جورج بول، التداولية ، تر. د قصى العتابي، الدار العربية للعلوم، ناشرون بيروت، 2016.

11- جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، مط دار الكنوز، عمان، ط1، 2016.

12- حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، مط عالم الكتب الحديث، الأردن، ط2، 2014.

13- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان ، أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي بيروت، ط1، 1998.

14- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، مط دار الكتاب المتحدة الجديدة، بيروت، ط1، 2004.

15- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر د. سعيد علوش، مكتبة الأسد.

16- فضاء ذياب غليم، الأبعاد التداولية عند الأصوليين، مدرسة النجف الحديثة أنموذجا، مط الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، 2016.

17- فليب بلا نشيه، التداولية من أوستن إلى غوفان، ترجمة صابر الحباشة سورية، ط1، 2007.

18- محمود عكاشة ، النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية)، مط، مكتبة الآداب القاهرة ، 2013.

19- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مط دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م.

20- نعمان بوقرة، لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء، مط دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 2012.

الرسائل:

1- بلخير عمر، الخطاب تمثيل للعالم: إشراف خولة طالب الإبراهيمي، 1996-1997 ، جامعة الجزائر .

2- صلاح إسماعيل، النظرية القصدية في المعنى عند جرايس، جامعة القاهرة الحولية الخامسة والعشرون، 2005.

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
كلمة شكر	-
مقدمة	-
الفصل الأول: التداولية ونشأة نظرية قوانين الخطاب	**04**
تداولية تعريفها نشأتها وبحوثها	05
تعريف التداولية	05
لغة	05
إصطلاحا	06
نشأة التداولية	08
بحوث التداولية	10
نظرية الإشاريات	10
نظرية أفعال الكلام	12
نظرية الملاءمة	15
نظرية المعنى الحرفي و المعنى التواصلي	16
نظرية قوانين الخطاب بين تعدد المصطلح النشأة و التطور	21
تعدد مصطلح قوانين الخطاب	21
نشاة نظرية قوانين الخطاب	23
تطور نظرية قوانين الخطاب	26
فصل الثاني: قوانين الخطاب و أبعادها في تحليل قصيدة أيها العمال	**30**
قوانين الخطاب	31
مبدأ التعاون عند بول جرايس	31
قوانين الخطاب عند أزواد ديكرو	33
مبادئ خطابية إضافية	34

مبدأ التأدب	34
مبدأ التواجه	36
مبدأ التأدب الأقصى	37
مبدأ التصديق	38
أبعاد نظرية قوانين الخطاب في تحليل قصيدة أيها العمال	41
الخاتمة	**42**
قائمة المصادر و المراجع	**54**
فهرس الموضوعات	**57**

تم بحمد الله